**محاضرات السداسي الأول ماستر علوم سياسية / مقياس الأمن في المتوسط**

**تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية**

1. **عويشة بوزيد**

**ملاحظة:**

 لقد تم التركيز فقط على مجموعة من المواضيع وليس كلها بدءا بالأهمية الاستراتيجية والأمنية للمنطقة المتوسطية، ثم الشروع مباشرة في تحليل مسألة التحديات الأمنية الجديدة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة وأصبحت تشكل تهديدا أمنيا على ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية.

**الموضوع الأول: أهمية المنطقة المتوسطية**

**أولا- الأهمية الإستراتيجية والأمنية لحوض البحر المتوسط**

1. **الأهمية الحضارية:**

 منطقة حوض البحر المتوسط اعتبرت من مناطق العالم المعروفة بأصالتها وعراقتها اعتبارا بأن العديد من الحضارات امتدت عبر قرون من الزمن على ضفتيها الشمالية، ومنها نجد الحضارة البابلية، الفرعونية، مابين النهرين، الفينيقية، الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية الغربية المعاصرة. وللإشارة فإن هاته الحضارات شكلت فيما بينها ذلك النسيج الحضاري ميز العلاقات القائمة بين شعوب المنطقة بسمات ايجابية وسلبية في الوقت ذاته.

 الأجناس البشرية الهائلة التي مرت وتعاقبت على المنطقة المتوسطية كان لها دور كبير في تحقيق انجازات هامة ذات طبيعة فنية، أدبية وعلمية مما جعل هاته الأخيرة تمثل وسيلة اتصال بين المعارف الإنسانية، كما سهلت تلك الانجازات إلى تحقيق عامل التقارب في الأفكار بين شعوب المنطقة في مجالات الثقافة، الفن، والسياسة مما أدى بالأخير إلى تبلور مفهوم "**حضارة البحر المتوسط"**.

 ولربما كل هذا جعل من شعوب المنطقة وعلى مر الزمان أن تقتنع بمدى ضرورة حماية موروثها الحضاري وتراثها المتوسطي وفي مقدمته التراث الديني الذي يجمع الديانات السماوية الثلاث.

1. **الأهمية الجيوسياسية**

 يعتبر حوض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط العالم ومن ثم من بإمكانه السيطرة عليه فهو يؤثر على مناطق الحوض ككل، وللإشارة فإن مساحة البحر المتوسط تبلغ **969**.**100** ميل مربع، وقد اعتبر علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن الحوض يمثل وحدة حقيقة وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، وبالتالي أطلقت عليه تسمية البحيرة التي تربط ولا تفصل.

 البحر المتوسط يفتح على المحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق وهو مقفل تماما بالأرض عند نهايته الشرقية بجزء من جنوب غرب آسيا ويتصل بباقي البحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس، أما مضيق البوسفور والدردنيل فهما يربطان البحر المتوسط من خلال بحر مرمرة بالبحر الأسود الصغير المقفل، هذه المضايق ذات أهمية استراتيجية تسمى "**نقاط الخناق**" التي تسهل عملية المراقبىة أو الهجوم والتصنت من خلال أجهزة تركب تحت الماء لمراقبة الغواصات.

1. **الأهمية الاقتصادية**

 الموقع الجغرافي للبحر المتوسط زاد من أهميته فالثروات الاستراتيجية التي يزخر بها والتي تعد شريان اقتصاد القوى الدولية سواء فيما يخص عبور سفنها إلى الأسواق العالمية لتصريف بضائعها أو استيراد المادة التي هي بحاجتها قد دفع هذا كله بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذه على ثرواتها، وقد اكتسب الحوض أهمية عبر التاريخ فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وقد زادت أهميته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تم فتح قناة السويس واختراع السفن البخارية، وبحلول القرن العشرين تعاظمت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه.

 وبعد اكتشاف النفط في المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة في منطقة الشرق الأوسط لجأت القوى الكبرى إلى نقل شركاتها إلى تلك المنطقة للتنقيب عن هذه المادة الحيوية وبالتالي زادت حركة السفن التجارية نحو الأسواق الامريكية والأوروبية وهنا أصبح البحر المتوسط مركزا رئيسيا لنشاط هذه الشركات كشركة "**أكسون**" و"**شال**" و"**موبيل**".

 أيضا يعرف على المنطقة أنها مخزن للموارد الرئيسية التي هي شريان اقتصاديات القوى ألكبرى، فإلى جانب المواد الطاقوية التي تحتوي عليها منطقة الشرق الأوسط فإن هناك موارد أخرى كالفوسفات والغاز الطبيعي والحديد.

 مما سبق نستنتج بأن للبحر المتوسط أهمية خاصة بالنسبة للتجارة الدولية (تجارة الدول ألأوروبية، تجارة الدول العربية المتوسطية).

**الموضوع الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط**

**تمهيد عام:**

 مفهوم الأمن مفهوم معقد ومتشابك فقد عد ضمن أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي، مركب ومتغير غير ثابت، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والذي اتصف بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل بعد الحرب العالمية الأولى.

 القضية الأمنية احتلت وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول والتي غالبا ما تعتبر الأمن هدفا من أهدافها يتم تحقيقه من خلال إتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية وهي تهدف من وراءه إلى تغيير البيئة المحيطة، كما أطلق على ذلك المنظر " **أرنولد وولفرز** " **Arnold Wolfers**بتسمية "**أهداف البيئة**" ولم يعد الأمن اليوم يقتصر على الفهم التقليدي للمعنى من خلال حماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري الضيق وإنما اتخذ أبعادا أشمل بكثير من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

**أولا- ماهية الأمن**

 كما سبق وأشرنا الأمن مفهوم ديناميكي غير ثابت يتغير بتغير الظروف ولعل ما شهده العالم من تحولات بارزة أثرت في ذلك حيث أن الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الحرب الباردة كان لها تأثير واضح على الأمن والتحولات التي شهدها.

1. **تعريف الأمن**

الأمن وحسب رأي المنظر "**أرنولد وولفرز**" **Arnold Wolfers** هو:

**"غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة من الناحية الموضوعية، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".**

 في الحقيقة محاولة تحديد تعريف محدد للأمن صعب لسبب واضح ألا وهو تعدد مستويات هذا الأخير من ناحية وكذلك ارتباطه بالعديد من المفاهيم وعلى رأسها "**القوة**"، إذن من هنا يمكننا القول بأن الأمن يتحقق عند الحد الذي تتمكن الدولة فيه من مواجهة التحديات سواء تلك الصادرة من بيئة النظام السياسي الداخلية أو الخارجية، واليوم الأمن لم يعد كالسابق مقتصر على حماية الحدود الإقليمية وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تتضمن تطوير المجتمع وتحقيق جل أهدافه التي تضمن بالنهاية مصالحه.

 إذن الأمن يعني قدرة الدولة الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي متميز بالفوضى مقارنة بالنظم السياسية وذلك نظرا لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جل الوحدات السياسية الدولية، تأسيسا على هذا رأى المنظر "**فريديريك** **شومان**" **Frederik** **Chomahan** من خلال دراسة قام بعها العام **1933** بأن:

**"في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة".**

 هدا الطرح يؤكد بأن الدولة تعتبر المسئول المباشر عن تحقيق عوامل وشروط الأمن بمختلف مستوىاته وذلك من خلال مراعاة جملة من الضوابط المرتبطة بحجم قوتها وقوة من يجاورها.

 من هنا فقد ارتبط مفهوم الأمن بمفهوم الدولة التي تعد الوحدة الأساسية في النظام الدولي، وهناك العديد من الباحثين ممن اعتبروا أن الأمن هو أحد أسباب بروز الدولة ونشأتها، حيث أن **توماس** **هوبز** فرق بين حالتي المجتمع والطبيعة معتبرا أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، أما الدولة فهي تعيش حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، وبما أن الأمن مطلب ضروري في الحياة فإن الأفراد انخرطوا في تجمعات من خلال ما يسمى بالعقد الاجتماعي حيث يتخلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية هذه الأخيرة التي هي في نظر "**توماس هوبز**" قد أسست من اجل ضمان امن الشعب وحمايته من أي عدوان خارجي، من هنا فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسؤولية حماية أمنهم.

1. **تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة**

من أجل معالجة هذه النقطة سننطلق من التعريف الذي قدمه "ارنولد وولفرزط حول الأمن في جانبه ألموضوعي، "هو غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة" وفي جانبه الذاتي يعني، "غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم اللبرالية، وبهذا فقد آلت إلى دراسات أوروبية غربية وهذا ما ساهم في بناء تصور عنصري للأمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد غلب عليها الطابع التقني بسبب ميلها إلى الجوانب العملية وتنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الشيوعية.

في هذه الحقبة ظهرت مجموعة من الدراسات النقدية التي رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية وقد تزعمها Johan Galtung بدعوته إلى السلام الإيجابي بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب أو العنف المباشر بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، ومن أمثلة ذلك نجد: العنف البنيوي والممثل في تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية.

وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن تدعمت ببروز تقرير Egon Bahr المقدم في عام 1982 والذي عنون كما يلي: الأمن المشترك Common Security ، وقد رأى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، حيث أن سعي الدول لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، كما أن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي حيث توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وحتى ثقافية، كما يكون وراءها فواعل أخرى غير الدول مثل: المافيا، الشبكات الإرهابية إلى غير ذلك.

 وقد أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن اطلقت عليه تسميات متعددة ومنها: الأمن المتكامل، الأمن المتبادل، الشراكة الأمنية، الأمن التعاوني، لكن وعلى الرغم من تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم أين تلعب الدولة دورا حصريا.

انطلاقا من المتغيرات الجديدة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي والذي يعتبر من الاتجاهات الأكثر مناهضة للاتجاهات التقليدية حيث دعا هذا الاتجاه إلى إعادة النظر – ليس فقط في وسائل التهديد ومصادرها- بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز أمنها ورفاهيتها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاهيتهم.

1. **مستويات الأمن**

 هناك ثلاث مستويات أساسية للأمن هي:

 ألأفراد، الدول والنظام الدولي، وللإشارة فإن الأمن على أي واحد من هذه المستويات ضروري لتوافر الأمن على باقي المستويات الأخرى، وفيما يلي سنتعرض لهذه المستويات بنوع من التفصيل.

1. **مستوى الفرد:**

والمقصود به هو تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته، أو عائلته أو ممتلكاته والعمل على تحقيق الرفاه له والحياة الكريمة.

1. **مستوى** **الدولة**:

وهنا يقصد بهذا المستوى من مستويات الأمن تأمين سيادة الدولة، وتأمينها من أيه أخطار قد تواجهها سواء من الداخل او من الخارج وهذا ما يعبر عنه بالأمن القومي أو الأمن الوطني.

1. **مستوى المجموعة/ المجتمع:**

المقصود هنا هو العمل على تامين الجماعة القاطنة داخل داخل إقليم معين من أية مخاطر تمس كيانها أو هويتها أو ثقافتها أو حتى العقيدة والأيديولوجية التي تؤمن بها.

1. **المستوى الدولي:**

أعتبر هذا المستوى من أهم مستويات الامن وقد سمي ب: "**الأمن العالمي**" أو "**الأمن الشامل**" **Global** **security** وهو الذي يخص الافراد في جميع أنحاء العالم، وهذا حسب المنظور التقليدي لمدرسة كوبنهاغن حسب المفكر "**باري بوزان**"**Barry** **Buzn** .

**ثانيا- ماهية تهديدات الأمن**

1. **التعريف بمصطلح التهديد:**

 معجم المعاني الجامع وهو معجم عربي- عربي عرف التهديد من الناحية اللغوية على النحو التالي:

 تهديد اسم، تهديد مصدر هدد، أي وجه إليه تهديدا وهو يعبر عن الوعيد والاندار، ويقال: هدد، يهدد، تهديدا/ والمفعول مهدد.

 هدد فلانا: تهدده، خوفه، وتوعده بالعقوبة.

 الابتزاز التهديدي معناه انتزاع المال من شخص عن طريق التهديد بكشف عمل اجرامي أو معلومة ضارة بالسمعة.

**2- تعريف التهديدات الأمنية**

 هناك الكثير من الدارسين ممن تعرضوا إلى تحديد تعريف محدد للتهديدات الأمنية وفي هدا السياق تعددت الرؤى والاتجاهات بخصوص ذلك، ومن بين تلك الاسهامات نجد التعريف الذي قدمه **ريتشارد أولمن** حيت اعتبرها:

 تهديد الأمن القومي هو عمل، فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا الى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة وتساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات الغير حكومية (ألأشخاص المجموعات، والشركات) داخل الدولة.

 قدم "**باري بوزان**" تعريفا للتهديد مفاده:

 تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.

 أما الباحث التشيكي "**جان إيشلر**" فقد عرفه كما يلي:

التهديد يعبر عن إرادة ألحاق الضرر بفاعل (**الفرد، جماعة، دولة...**) ويشترط فيه توافر العناصر التالية:

* التهديد لا بد أن يسبب حالة من الخوف والهلع.
* توفر شرط القدرة على الاستهداف سواء من خلال استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا نستطيع القول بأن التهديد يكون له تأثير جيوسياسي.
* درجة الخطورة أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة) فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب دلك رد فوري فعال من الطرف المهدد.

**3-أشكال التهديدات الأمنية:**

 هناك مجموعة من المعايير تصنف حسبها التهديدات الأمنية ومن أهمها:

* **حسب المجال:**

(تهديدات سياسية، تهديدات اقتصادية اجتماعية، تهديدات بيئية)

1. **التهديدات السياسية:**

 التهديدات السياسية تعبر عن كل ما يرتبط بأمن الدولة وأمن المجتمع فبمجرد وجود كهكذا تنظيم ممثل في الدولة بما تحتويه من مؤسسات وتنظيم إيديولوجي وسياسي فإن هدا ينجر عنه حدوث مخاطر في شكل تهديدات وتحديات، وللإشارة فإن التهديدات السياسية تتضمن انتشار النزاعات المسلحة سواء داخل نطاق الدولة الواحدة أو بين الدول وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة

 إذن يعتبر كل من الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاع المسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعنف أنماط من أنماط التهديدات الأمنية ذات الطبيعة ألسياسية وفيما يلي سنتطرق للتعريف بكل واحدة منها على حده.

* **الإرهاب:**

 يعرف الإرهاب على أنه – حسب رأي **هانز بيتر**- :

ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات عديدة للغاية لذا لا يمكن وضع تعريف علمي دقيق محدد لها.

 إذن اعتبارا من هذا السياق يمكن القول بأن وصف الإرهاب أسهل من تعريفه، فهو ظاهرة دولية يحيط بها الكثير من الغموض وليس له مفهوم متفق عليه لدى الفقهاء، كما أن الإرهاب وبسبب مفهومه الغامض ونطاقه الواسع فإنه من المستحيل إيجاد تعريف محدد له بحيث يسع لجميع أنواع وأشكال الإرهاب التي حصلت عبر التاريخ، وهذا ما أكد عليه مجلس الشيوخ الفرنسي عام **1984**.

 وعلى الرغم من أنه كان هناك شبه اتفاق على صعوبة وعدم إمكانية تعريفه تعريفا محددا جامعا مانعا يصلح لجميع الأمكنة والأزمنة إلا أن هناك محاولات عديدة في هذا السياق، وفيما يلي سنتعرض لبعضها.

**حسين خليل** عرفه كما يلي:

العنف المنظم بمختلف أشكاله واتل موجه نحو مجتمع ما أو حتى التهديد بهذا العنف سواء أكان هذا المجتمع دولة او مجموعة من الدول او جماعة سياسية او عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد هو احداث حالة من الفوضى وتهديد استقرار هذا المجتمع لتحقيق السيطرة عليه.

 يقوم الإرهاب على مجموعة من العوامل تتلخص فيما يلي:

**العامل النفسي:**

 وهنا يعتبر العمل المنفذ صورة لما دار في عقل الفرد المنفذ، فدرجة التأثر بذلك العمل هي التي تحدد درجة شدة العمل الإرهابي.

**العامل الاجتماعي:**

 وهو يعني أن العمل الإرهابي لا يقصد به الضحية \اتها بل المجتمع ككل، فالهدف من أعمال العنف المسلح هو فرض الخوف والرعب لدى المجتمع من أجل أن يأخذ دوره إزاء السلطة، فالخوف والرعب أمور ليست مقصودة لذاتها بل أن المقصود بذلك هو المجتمع ككل.

**العامل المادي:**

وهو أن العمل الإرهابي يقوم على استخدام القوة المسلحة وهو ما يطلق عليه العنف السياسي، وقد يكون استخدام السلاح للقتل، أو لاختطاف الرهائن أو الطائرات أو تدمير ممتلكات.

**العامل السياسي:**

 وهذا ما يميز العمل الإرهابي عن غيره من أعمال العنف المسلح فيكون الهدف منه تحقيق أغراض سياسية كدفع السلطة للقيام بعمل ما، أو الامتناع عن عمل، وبالتالي إذا انتفى العامل السياسي خرج العمل من دائرة الإرهاب.

 إذن كخلاصة عامة نستطيع القول بأن الإرهاب هو عمل سياسي يتم توجيهه الى هدف محدد وهو يشمل استخدام التهديد المبالغ فيه ويتم تنفيذه للحصول على التأثير المادي ويكون ضحاياه مجرد رموز وليس بالضرورة معنيين بشكل مباشر، والإرهاب يفرض الاستخدام المقصود للعنف أو للتهديد باستخدامه وهو بذلك يهدف إلى إثارة القلق الداخلي والخوف.

* **الجريمة المنظمة:**

قدم الباحث **أبا دينسكي Aba Dinsky** تعريفا للجريمة المنظمة مفاده أن:

 الجريمة المنظمة هي مشروع غير عقائدي يشترك به عدد من الأشخاص ضمن علاقة اجتماعية قوية منظمة على شكل هرمي يشمل على الأقل ثلاث مستويات بهدف تأمين الربح والسلطة من خلال نشاطات فقانونية أو غير قانونية، وتوزع المناصب في هذا التنظيم الهرمي والمناصب المرتبطة بالاختصاص الوظيفي على أساس القرابة أو الصداقة، أو بشكل عقلاني على أساس المهارة، ويعتمد بقاء هذا المنصب للعضو على ميزة النشاط الاجرامي وابقاءه نشطا لتحقيق أهدافه، كما تتجنب المنظمة الاجرامية التنافس وتكافح من اجل الاحتكار على أساس إقليمي أو صناعي وقد يستخدم التنظيم الاجرامي العنف او الرشوة لتحقيق أهدافه وتكون العضوية فيه محصورة ومقيدة مع أنه قد يشترك غير الأعضاء عند الحالات الطارئة وتوجد بالتنظيم أنظمة داخلية شفوية أو مكتوبة تطبق العقوبات التي قد تصل الى القتل.

* **الهجرة والهجرة الغير شرعية:**

 يقصد بها انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، وقد اعتبرها **جونار ريني** بأنها:

ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة، وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل.

 أما الهجرة الغير قانونية والمعروفة باسم الهجرة الغير شرعية أو السرية فقد نظر إليها على أنها:

الهجرة التي تقوم خارج النظم القانونية المعمول بها بين الدول ويطلق على هؤلاء المهاجرين بالمهاجرين غير الموثقين أو غير المسجلين والمهاجرين السريين.

 من هنا نستنتج بأن الهجرة هي عملية انتقال شخص من بلده الأصلي الى بلد اخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وللإشارة فإن أنواع الهجرة تختلف باختلاف دوافعها، فهناك هجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية، وهجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية.

 ومن أحدث أنواع الهجرة - والتي باتت تشكل خطرا مهددا للأمن - الهجرة السرية الغير شرعيه والتي اعتبرت في نظر الطرف الأوروبي مصدر أساس لباقي التهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة والمساس بالهوية والثقافة ...

1. **التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:**

 المقصود بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية مجموع الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي مقدمتها نجد: الفقر، الأمراض المعدية الفتاكة، تدهور البيئة والمناخ

1. **التهديدات البيئية:**

 تعتبر مشاكل التصحر والجفاف وندرة المياه والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة من أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم، حيث أصبحت المشكلات البيئية إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط بيئي سليم للحياة البشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن فالضغط البشري على البيئة يشكل أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدولة.

 كما يضاف لما تم ذكره مشاكل بيئية أخرى مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الامطار الحمضية وتلوث التربة والهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه المحيطات بالإضافة إلى الإستهلاك الغير عقلاني لموارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي، وتكمن خطورة التهديدات البيئية بارتباطها باستمرار الحياة البشرية ككل وهي تهديدات عالمية مشتركة لا يسلم منها أحد على مستوى الكرة الأرضية.

 إذن يمكن القول بأن التهديدات البيئية هي تلك التهديدات الناجمة عن التلوث البيئي وعدم التزام المصانع والمنشآت بقواعد البيئة بالإضافة إلى عدم الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للحفاظ على الصحة العامة الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاكة، مع عدم نسيان التدهور البيئي وازدياد درجة حرارة الأرض، وما ينتج عنها من أعاصير وكوارث طبيعية.

* **من حيث درجة الخطورة:**

**أ\_ تهديدات فعلية:**

 وتعبر عن تلك التهديدات التي تتعرض من خلالها الدولة لخطر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

**ب\_ تهديدات محتملة:**

 التهديدات المحتملة تعبر عن وجود أسباب فعلية والتي يمكن ان تعرض الدولة للخطر إلا أنها لا تصل للحد الذي تستخدم فيه القوة العسكرية لحل النزاع والخلاف الدائر بين طرفين.

**ج\_ تهديدات كامنة:**

 هذا النمط من التهديد يعبر عن وجود أسباب فعلية للخلاف بين دولتين أو أكثر إلا أنها لا تكون ظاهرة وملموسة.

**د\_ تهديدات متصورة:**

 هي تلك التهديدات التي لا تكون ظاهرة.

* **من حيث التماثل:**

**أ\_ التهديدات الأمنية التماثلية:**

 هذا النوع من التهديدات يطلق على النمط التقليدي للتهديدات والمتميز بالطابع ألعسكري ولن يطلق عليه هاته التسمية إلا إذا تشابهت الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة (**أ**) ودولة (**ب**)، وبالتالي فإن التهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود الدولة المستهدفة والقيام بمجموعة من عمليات الاستطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية والتي من خلالها يتم القاء الرعب إزاء تلك الدولة وتهديدها بشن الحرب ودلك بغرض الرضوخ لبعض المطالب

**ب- التهديدات الأمنية اللاتماثلية:**

 توسع مفهوم الأمن يرجع بالدرجة الأولى إلى ظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات ذات الطبيعة ألعسكرية وبالتالي فإن التهديد انتقل من كونه تهديدا تقليديا إلى تهديد غير تقليدي، وللإشارة فإن هده التهديدات تعتبر غير واضحة المعالم لا تصدر من وحدات سياسية (**دول**) بل هي تهديدات مجهولة المصدر

 ومن أبرز مميزات التهديدات الأمنية اللاتماثلية نجد ما يلي:

* هي من طبيعة غير عسكرية برزت بشكل متصاعد في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وقد هددت بشكل كبير الدول الصناعية.
* هذا النمط من التهديدات هو صادر من فواعل غير دولية وهذا ما يجعلها غير واضحة المعالم.
* تؤثر هده التهديدات على جميع الفواعل من أقاليم، دول، أفراد ومجتمعات.
* التهديدات الأمنية اللاتماثلية ترتبط الجنوب أي تعتبر بأنها آتية من دوله، فبعد ما انقضى الصراع الأيديولوجي القائم بين الشرق والغرب بحلول العام **1989** ظهر انقسام جديد في عالم ما بعد الحرب الباردة إلا وهو دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة السائرة في طريق النمو.
* هذه التهديدات عادة ما تأخذ شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا.

 كخلاصة عامة لما تم عرضه حول التعريف بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية يمكن القول بأنها غير تقليدية تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث حجم القوة التي يمتلكها كليهما، لهدا يطلق عليها أيضا تسميات: تهديدات اللاتناضرية أو الغير متكافئة، وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن التحولات التي مست موضوع الأمن قد أحدثت تغيير على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية حيث انتقلت التهديدات من تهديدات عسكرية صلبة تمس الدول كوحدات تحليل إلى تهديدات لينة تمس القطاع ألاقتصادي، البيئي، المجتمعي والسياسي مما يستدعي بالمقابل إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديا إلا إدا تم تحديد مصدر التهديد، طبيعته، بنيته وكذا درجته، وتختلف طريقة التعامل مع التهديدات حسب قدرات الدولة ومكانتها في النظام الدولي.

**الموضوع الثالث: واقع الأمن في المتوسط:**

**تمهيد:**

 كما سبق وأشرنا يعد الأمن مفهوما مركزيا في العلاقات الدولية وبحكم حدوث تطورات وتحولات دولية عقب انقضاء الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي تأثر مفهوم الأمن بتلك التحولات ومن أهم ما طرأ عليه هو أنه لم يعد منصبا على أمن الوحدة الدولية المرتبط بالعامل العسكري بل أصبح يشتمل على مختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية الانسانية والبيئية بعبارة أدق أطلق عليه تسمية الأمن الشامل وهذا بطبيعة الحال إلى جانب العامل العسكري (القوة العسكرية) التي لا زالت تعتبر عاملا من عوامل قوة الدولة في عديد الجوانب والتي لا يمكن التخلي عنها، لكن – وبحكم طبيعة التهديدات الجديدة الفوق قومية- لم تعد كافية وحدها لمجابهة المخاطر والتحديات الصادرة خصوصا من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، وهنا ظهرت مفاهيم جديدة حول الأمن وفي مقدمتها نجد ما يعرف ب: "**الأمن اللين**" **Soft Security** الذي يعني التهديدات المباشرة أو غير العسكرية.

 منطقة حوض المتوسط من أبرز مناطق العالم التي أصبحت مهددة بهذا اللنمط الجديد من التهديدات الأمنية والتي أثرت على مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط وعلى مختلف الأصعدة والميادين إذن من هنا نثير التساؤلات التالية:

 ماهي طبيعة العلاقات السائدة بين دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط ودول الضفة الجنوبية؟ وكيف أصبحت في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة؟ وما هي المتغيرات الجديدة المهددة لأمن حوض المتوسط؟

 **أولا- طبيعة العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط**

 اتصفت علاقات بلدان منطقة حوض البحر المتوسط بالتعاون أحيانا وبالصراع أحيانا أخرى، ففي الفترة الممتدمة من عام **1648** حتى **1995** شهد حوض البحر المتوسط ازدهار العديد من الحضارات وبالرغم من ان شعوب هذه الحضارات عاشت حالتي الصراع والتعاون إلا أنه يمكن التأكيد على أن الشعوب المتوسطية قد تفاعلت مع بعضها البعض منذ القدم بغض النظر عن طبيعة العلاقات السائدة بينهما.

 فبعد بروز مفهوم الدولة الحديثة عقب التوقيع على معاهدة **وستفاليا** عام **1648** حيث ساد ما يعرف بعصر الاستعمار الاستطاني التقليدي الذي خلف تراكمات سلبية وأزمات متعددة الاشكال في العالم العربي أهمها:

* استمرار حالة التجزئة في العالم العربي.
* عدم الاستقرار السياسي.
* التبعية السياسية والافقتصادية للغرب.
* التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

 وكنتيجة من نتائج انتهاء الحرب العالمية الثانية (**1939- 1945** **م**) تم إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها هذا الأخير الذي مثل دافعا قويا بالنسبة للدول العربية المستعمرة لاسترداد حريتها واستقلالها، وبالفعل تم ذلك حيث حصلت العديد من الأقطار العربية على الاستقلال السياسي من الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا، فرنسا باستثناء فلسطين التي تعرضت لاستعمار استطاني من قبل المهاجرين اليهود بحجة أنها أرض الميعاد، فقد لعبت دول أوروبا بزعامة بريطانيا دورا أساسيا في إقامة دولة إسرائيل عن طريق ما يعرف ب: "**وعد بلفور**" وتزويد إسرائيل بكافة المساعدات بعد قيامها عام **1948** وتأييدها على كافة المستويات الدولية.

 وللإشارة فإن الواقع أثبت مدى نجاح الدول الأوروبية قاطبة على التغلب على آثار الحرب العالمية الثانية من خلال عديد الاستراتيجيات والبرامج التنموية وفي مقدمتها مشروع "**مارشال**"، أما الدول العربية –وعلى الرغم من تحقيقها لمكسب هام ألا وهو الاستقلال- إلا أنها لم تحقق شروط النهضة والتقدم الاقتصادي، وبالتالي بقيت الهوة واسعة بين الطرفين الأوروبي والعربي.

 إذن وعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين الأوروبي والعربي- وكما قمنا بوصفها سابقا - هي علاقات صراع وتعاون إلا أن المصلحة تبقى حاضرة في أولويات السياسة الخارجية للدول بما فيها دول الضفة الجنوبية للمتوسط والشمالية، وبالتالي نستطيع تسميتها بعد نهاية الحرب الباردة والى غاية اليوم على أنها علاقات تفاعل فهذه الأخيرة أقرب للواقع أكثر، لأن التعاون يطلق على العلاقة التي يكون فيها توازن أكثر بين الطرفين ولا يكون فيها تغليب للمصلحة على حساب الطرف الآخر.

 ومن بين اهم العوامل التي ساهمت في إيجاد علاقات التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط نجد العامل الاقتصادي الذي هيمن ولازال يهيمن على العلاقات الأوروبية- المتوسطية، حيث أن اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة هو من حدد معالم هذه العلاقة.

 فبالرجوع إلى الاحصائيات المتعلقة بالموارد نجد أن 50 % من احتياطي النفط يتركز في ليبيا، و65% من احتياطي الغاز يتركز في الجزائر، فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز والنفط في مصر وسوريا وتونس، فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياطيات الاتحاد الأوروبي وحوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي والمستورد أساسا من الجزائر، كما تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق امداد الاتحاد الاوروبي بالطاقة باعتبارها معبرا إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق البحر المتوسط وجنوبه، وإلى أضخم مستودعات احتياطي النفط في العالم في منطقة الخليج العربي التي تمثل المصدر الرئيسي للطاقة النفطية، وفي ضوء اعتماد الاتحاد الأوروبي أساسا على منطقة البحر المتوسط كمصدر للطاقة فإن أول نشاط تم التركيز عليه في اعقاب مؤتمر برشلونة في خضم الشراكة الأورو- متوسطية هو قطاع الطاقة.

 وبالحديث عن مشروع برشلونة فقد حدد الإعلان المتمخض عنه ثلاث أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

 وبما أن اهتمامنا ينصب حول تحليل واقع الأمن في المتوسط وسبل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة سنحاول الالمام بجميع ذلك من خلال العناصر اللاحقة.

**ثانيا- تداعيات التهديدات على الأمن في حوض المتوسط :**

1. **آثار التهديدات السياسية (مشكلة الأقليات، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات)**
* **مشكلة الأقليات:**

 الساحة الدولية شهدت –جراء التحولات الحاصلة- تصاعد الأفكار القومية المتطرفة حول المطالبة بحقوق الأقليات واعتبارها فئات هشة ضعيفة في مجتمعاتها وبالتالي أصبحت مسألة الأقليات مشكلة وتحدي يواجه بعض الدول وقد صنف باعتباره تهديدا من نوع جديد للأمن، وللإشارة فإن منطقة حوض المتوسط تعاني من هذا المشكل، فكما هو معلوم هناك العديد من الدول المتوسطية التي تتواجد بها الأقليات الدينية والعرقية، ومنها منطقة المغرب العربي ودولة تركيا.

 أما بخصوص منطقة المغرب العربي فهي الأخرى مهددة بهذا المشكل، ففي الجزائر توجد الأقلية المعروفة باسم الأمازيغ أو القبائل والتي غالبا ما تطلق عليها تسمية سكان شمال افريقيا والذين يشكلون حوالي 30 إلى 40% من السكان حسب الباحثين والمهتمين بالشأن العرقي في البلاد، ويعتبر بربر الجزائر من أكثر فروع البربر نشاطا سياسيا حيث كانت لهم مطالب عديدة تتعلق أساسا بحقوقهم الحضارية والثقافية، والمطالبة بضرورة الاعتراف بهم باعتبارهم جزء جوهري وعميق في المجتمع الجزائري، ويمكن تقسيمهم إلى أربع فئات رئيسية:

* مجموعة بربر القبائل.
* مجموعة بربر الشاوية.
* مجموعة بربر الطوارق.
* المذهب الاباضي.

 أما بالنسبة لتركيا يمكن القول بأن العقيدة الأمنية للدولة اعتبرت أن الموضوع الكردي يعد أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية الكمالية وحتى اليوم، وقد كان للمسألة الكردية أهمية خاصة في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها وصولا إلى اعتقال عبد الله أوجلان في فبراير **1998** ولها أهمية حيوية كبيرة بالنسبة إلى السياسة التركية نظرا لما يتسم به الموضوع الكردي من راهنية مستمرة واحتمالية تفجر نزاع شديد بين تركيا وأكرادها، وقد تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على المبادئ التالية:

* حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
* اتخاذ التدابير اللازمة لمنع النزاعات والصراعات الداخلية واعمال العنف الداخلي.
* احتواء مصتادر التهديد الداخلية بجميع ابعادها الأيديولوجي (**اليساري**)، والقومي (**الحركة** **الكردية**)، والديني (**الراديكالية الإسلامية**).
* الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع المناطق والأقاليم المحيطة، أو ما يسميه الأتراك ب: "**العمق الاستراتيجي**".

 مشكلة الأقليات في تركيا اعتبرت من المشاكل الممتدة جهويا فقد اعتبرت مدخلا من مداخل فرض حق التدخل الإنساني في المنطقة بحجة حماية الأقليات المضطهدة وهذا ما زاد من قلق الدول الأوروبية حول هذه القضية، فهي تتخوف من انتقال موجة المطالبة بحق الانفصال والاستقلال اعتبارا بأنها مجتمعات هجينة غير متجانسة فهي مزيج لخليط من القوميات والأعراق.

* **الجريمة المنظمة:**

 التطور التقني في وسائل الاتصال وتطور وسائل النقل والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول وانتشار الأسواق العالمية كلها عوامل ساهمت في سهولة تنقل الأفراد، البضائع والخدمات بين مختلف الدول، كما اعتبرت من أهم العوامل المساعدة على اتساع نشاطات أعضاء المنظمات الاجرامية حيث انتقلت هذه النشاطات من النطاق المحلي- الوطني الى النطاق العالمي- الدولي، فظهر ما يعرف باسم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

 وبالتالي هذه التجاوزات التي أفرزتها العولمة أصبحت تمثل خرقا واضحا للسيادة الوطنية للدولة فهي تدخل الدولة دون موافقتها فتلحق أضرارا كثيرة ومتعددة المجالات فهي تفتك الاقتصاد الوطني وتدمره وتستخدم أسواقها وتعتبر تهديدا على درجة كبيرة من الخطورة على أمنها، ولعل خطورة هذا النوع من الجريمة يكمن في كونه لا يتوقف عند حدود بلد معين بل يستمر في الانتشار من بلد لآخر وفقا للمصلحة.

 أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول واستقلالها، ففي الواقع اعتبرت الجريمة المنظمة وكأنها شبكة علاقات تجمع مجموعة من الأفراد ممن تتوفر لهم قوة من شأنها التأثير في مؤسسات الدولة ذاتها، فالأموال الطائلة التي تحققها من وراء أنشطتها الغير مشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة مما يولد فكرة أن الجريمة المنظمة هي دولة داخل دولة.

 كما أن الجريمة المنظمة قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، حيث ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية مما ئؤثر على العلاقات بين الدول.

 إذن يمكن القول بأن الجريمة المنظمة هي عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم تتجلى أهم نشاطاتها في عملية غسيل الأموال، وتهريب ألمخدرات الأسلحة، المعادن، التحف الأثرية، وللإشارة فإن المحيط المساعد والمسهل لنشاطاتها هو المحيط المتميز بالنشاط الاستهلاكي الدائم والتطور والتنوع في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وهو ما ينطبق على الدول الأكثر تقدما.

1. **آثار التهديدات الاجتماعية (الهجرة والهجرة الغير شرعية)**

يقول المؤرخ الإيطالي **برونوانتن Brounwantin** :

إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين.

 الهجرة ظاهرة موجودة في منطقة حوض المتوسط سواء تلك التي جاءت في شكل فتوحات إسلامية، أو تلك التي جاءت في شكل حركات استعمارية من الشمال إلى الجنوب، وبالعودة إلى أوروبا فإن الهجرة اليها كما أكد "**آلان مينك**" **Alain** **Minc** هي في كل الأحوال حقيقة مؤكدة في الثلاثين سنة المقبلة تقريبا أو كليا مثل قانون الجاذبية، فبينما أوروبا تعاني من الانخفاض الديمغرافي وبلدان جنوب المتوسط تفيض بالسكان فإن حدوث التدفق السكاني ظاهرة لا بد منها لا يمكن تفاديها.

 على الرغم من أن الفترات التي سبقت أعوام السبعينات والثمانينات تميزت بالحاجة الماسة لدول أوروبا للمهاجرين إلا أن هذا الأمر تغير بتغير الظروف والمعطيات وللتذكير فإن موجات الهجرة الأولى نحو أوروبا بدأت بعد فترة الاستعمار لأن هذا الأخير ترك وراءه مخلفات سلبية، فتحقيق الاستقلال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ليس بالأمر الهين لهذا وجد أولئك الأفراد ملاذهم في الهجرة إلى أوروبا الثرية المتقدمة.

 أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هي أعوام الانبعاث الديني للإسلام في العالم الإسلامي هذا الأخير الذي يحتل الصدارة في أعداد المهاجرين نحو أوروبا، وفي نفس الفترة ظهر الجيل الثاني للمهاجرين في القارة العجوز، وفي الوقت ذاته ظهرت صحوة سياسية اعتبرت أن التخلف الذي تعانيه دول إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية راجع بالأساس إلى الأنظمة الحاكمة المتسلطة التي خلفتها الدول الاستعمارية خدمة لها وليس الاستعمار الذي زال، وهنا تدفقت أعداد هائلة من فئات المعارضين السياسيين نحو الغرب خوفا من السجن والتعذيب،

 وهكذا اعتبرت الموجة الأولى للهجرة اقتصادية ولكن الثانية تعتبر سياسية نظرا لفرار العديد من الناشطين السياسيين والمنفيين من أوطانهم الأصلية خوفا من القمع الذي قد تمارسة السلطات السياسية الحكومية عليهم بسبب معارضتهم لها.

 إذن يلاحظ بأن مناطق الضفة الجنوبية لحوض المتوسط عرفت تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي ويعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسيه واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية أهمها ارتفاع معدلات البطالة وعدم العدالة في التوزيع وعدم التكافؤ في فرص الشغل، وتتجلى الأسباب الاجتماعية في ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية.

 الهجرة هي قضية حساسة في أوروبا في القرن الواحد والعشرين فقد صنفت كإحدى المشاكل العليا الجوهرية التي تواجه القارة، وحسب رأي "**ديدي بيغو**" أن:

 الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا.

 إذن الهجرة ظاهرة من أخطر الظواهر وتعد من التهديدات الجديدة ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تستهدف أمن منطقة المتوسط **(دول الضفة الشمالية**) والقارة الأوروبية ككل، وذلك إنطلاقا من مجموعة من المعايير:

**معيار سوسيو اقتصادي:**

 بما أن البطالة تعد من الأسباب الجوهرية للهجرة من الجنوب نحو الشمال فإن المهاجرين الغير الشرعيين هدفهم من وراء الهجرة هو الحصول على مناصب عمل بالدرجة الأولى وقد استغل أرباب العمل ظروفهم ففضلهم على غيرهم اعتبارا بأنهم يقبلون العمل بأجور زهيدة، فالإشكال هنا يكمن في مدى تخوف الدول الأوروبية من تزايد أعدادهم وغزوهم لمجتمعاتهم، وكذلك أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين الغير شرعيين تشكل عبئا على خزينة الدول الأوروبية.

**معيار أمني:**

 هناك نوع من التزاوج بين مفاهيم سيادة الحدود، الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

**معيار هوياتي:**

وهنا يتم التركيز على مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالهوية التي ستفتقد في إطار الغزو الثقافي الناتج عن ظاهرة الهجرة.

**معيار سياسي:**

 حيث تصبح التقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية.

1. **آثار التهديدات الإيكولوجية (التلوث، الاحتباس الحراري، مشكلة المياه)**

 إن الكوارث والمشاكل في عالمنا المعاصر ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على كافة الدول والشعوب بعدما كانت في السابق ذات تأثير محلي- داخلي، وهذا راجع بالأساس إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، ففيما سبق مثلت الحروب الأهلية مصدرا للمخاطر الأمنية بينما اليوم -وبالتحديد خلال الفترة التي أعقبت الحرب الياردة - أصحت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والمشاكل البيئية تعتبر تهديدات حقيقية للأمن ألعالمي، كما أن التنافس المتصاعد نحو الاستحواذ على المواد الطبيعية من قبل القوى الصناعية بغرض تعزيز البرامج التنموية ببعدها الاقتصادي من شأنه إحداث نزاعات وحروب مهددة للأمن الدولي.

 منطقة حوض المتوسط هي من بين أبرز المناطق في العالم التي تعاني من المشاكل البيئية المرتبطة بالأمن وهي تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت ذاته رهانا باعتبار البيئة مسألة عالمية، بمعنى أدق ما قد يحدث في منطقة معينة من العالم سيكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم.

1. **آثار التهديدات العسكرية: (الإرهاب الدولي)**

 تفشي ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي اتنتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في **11 سبتمبر 2001** ، وقد أدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية، أي إرهاب عابر للأوطان والحدود، فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر المتوسط بصفة خاصة.

 في إطار الحديث عن التهديدات الأمنية في منطقة حوض المتوسط نجد أن هناك عوامل بيئية تغذي الإرهاب واعتبرت القاعدة والمنطلق لهذه الظاهرة. فعند الرجوع إلى مسألة عجز الأمم المتحدة عن تحقيق العديد من الأهداف والمبادئ المتفق عليها من قبل المجموعة الدولية هذا العجز يعتبر حجة تخدم أصحاب الفكر المتطرف من خلال قناعتهم التامة بنظرية المؤامرة التي يمارسها الغرب على الإسلام والمسلمين، ومن بين أهم العوامل المساهمة في زيادة التطرف والإرهاب هو قبول بعض الدول بأن تكون ملجأ لأصحاب الفكر المتطرف اعتبارا بأن ذلك يخدم مصالحها.

 أيضا يعتبر انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية التي حضيت بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية.

 إذن بعد أن تواجدت هذه العناصر في أفغانستان اكتسبت خبرة بخصوص ممارسة النشاطات الإرهابية وهذا ما جعل منها تهديدا خطيرا للأمن في المنطقة ألمتوسطية وللإشارة فإن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق والمغرب كان هدفها الأساس هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن تحقيق ما طمحت إليه غيرت الوجهة وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أنها تساند وتدعم معظم الأنظمة الفاسدة في الكثير من بلدان الجنوب.

 هناك أسباب كثيرة أدت إلى زيادة انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة المتوسطية خاصة في دول الضفة الجنوبية منها ما ارتبط بالجوانب الاقتصادية ومنها ما ارتبط بالجوانب ألاجتماعية، فالفقر، الحرمان، غياب العدالة الاجتماعية، عدم احترام حقوق الإنسان كلها عوامل فعلت من زيادة حدة الظاهرة، ناهيك عن العديد من الأسباب السياسية التي تراكمت مع باقي الأسباب المذكورة لتشكل دافعا قويا لظهور الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، ومن بين هذه الأسباب نجد: استبداد أنظمة الحكم، غياب الديمقراطية ورشادة الحكم، فعند توفر مثل هذه الأزمات يتم اللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة حكم هذه الدول التي عجزت عن الحفاظ على أمنها الوطني.

 إذن الجماعات المتطرفة عند هذا الوضع استغلت الفرص لتسويق افكارها المناهضة للغرب في مجتمعات دول الجنوب على أساس ديني، حيث وجدت في هذه الدول البيئة الملائمة لتحقيق أهدافها، وهذا واضح من خلال ما شهدته العديد من العواصم الأوروبية من اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة وأبرز تلك الاعتداءات تفجيرات باريس، لندن، مدريد، وواشنطن.